بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal for
Human Sciences (OIUJ)-(HUSC)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/oiuj. v22i2.3632
ISSN: 3122-5632
2026; 22(2): 218-239

ظاهرة الحذف والإنابة في الدرس النحوي دراسة نحوية وصفية

د. مها محمد عبده حسن[1]
[1] أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة النيلين

للاستشهاد بهذا المقال:-
د. مها محمد عبده حسن ، ظاهرة الحذف والإنابة في الدرس النحوي دراسة نحوية وصفية ، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية
ISSN: 3122-5632
https://doi.org/10.52981/oiuj.v22i2.3632

مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين ظاهرتي الحذف والإنابة في الجملة العربية الخاصة بالدرس النحوي، موضحة فيه أوجه الشبه والاختلاف بين الظاهرتين.

ومن خلال دراسة الظاهرتين في الدرس النحوي نجد أن الأصل لا ينطق ولا يكتب، ولكن في الحذف له موقع إعرابي ويقدر.

واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في سرد المعلومات، وعرض آراء العلماء حول ظاهرة الحذف والإنابة. ومن أهم نتائج الدراسة ليس كل مواضع الإنابة صالحا فيه الحذف، خلاف العكس كل مواضع الحذف تصلح فيه الإنابة، كما أن الحذف قد يكون واجبا أو جائزا، أما الإنابة فلا تكون جائزة ولا واجبة؛ لأن المنوب يأخذ أحكام المنوب عنه ويحل محله متى ما وجد في الجملة.

.Abstract

This study aimed to clarify the relationship between the two phenomena of deletion and substitution in the Arabic sentence of the grammatical lesson، and clarifying the similarities and differences between the two phenomena. Through the study of the two phenomena in the grammatical lesson، we find that the original is neither spoken nor written، but in the omission it has a syntactic position and is appreciated. This study followed the descriptive and analytical approach in narrating information، and presenting scholars' opinions about the phenomenon of deletion and representation. Among the most important results of the study، not all places of assignment are valid in which deletion is valid، unlike the contrary، all places of deletion may be valid for assignment، and deletion may be obligatory or permissible، as for delegating it is neither permissible nor obligatory. Because the proxy takes the rulings of the proxy on his behalf and takes his place until what is found in the sentence.

المقدمة:

هذا البحث يدرس جزءاً من الظواهر التي تعتري الجملة العربية في الدرس النحوي، فالحذف هو إسقاط الكلمة مع الاحتفاظ بموقعها الإعرابي، أما الإنابة فهي إسقاط الكلمة وإنابة كلمة أخرى في مقامها آخذةً موقعها الإعرابي وأحكامها.

وأهمية هذه الدراسة تكمن في إظهار أوجه الشبه بين ظاهرتي الحذف والإنابة في الدرس النحوي من خلال دراسة كل ظاهرة في أجزاء الجملة.

أسباب اختيار هذه الدراسة هو إظهار الفرق بين ظاهرتي الإنابة والحذف؛ لأن كلمة الحذف تطلق أحيانا على الإنابة؛ علما بأن المحذوف كالمذكور، خلاف المنوب عنه فهو لا يكون له وجود في الجملة؛ لأن النائب ياخذ أحكامه.

كما تهدف لإثبات أن ظاهرتي الحذف والإنابة تحدثان في كل مواضع الجملة العربية من أكبر مركب– الجملة– إلى أصغر وحدة– الحركة الإعرابية– وسنتناول كل واحدة منها بالتفصيل في مقامه.

أما المنهج المتبع فهو منهج وصفي تحليلي، تطبيقا على بعض آيات الذكر الحكيم، وأبيات الشعر، والأمثلة التي تساعد على إظهار هذه الدراسة.

ولعل هذه أول دراسة تجمع بين ظاهرة الحذف والإنابة في موضع واحد، موضحة معنى الحذف والإنابة لغة واصطلاحاً، ثم تطبيق الظاهرتين في اللغة العربية الخاصة بالدرس النحوي، في محاور:

1. المحور الأول: مفهوم الحذف.
2. المحور الثاني: مفهوم الإنابة.
3. المحور الثالث: الوظيفة النحوية.
4. المحور الرابع: مواضع الحذف في أجزاء الجملة العربية.
5. المحور الخامس: مواضع الإنابة في أجزاء الجملة العربية.
6. المحور السادس: النتائج.

المحور الأول: مفهوم الحذف:

الحذف موجود في كلام العرب، وكتب عنه الكثير من العلماء منهم ابن جني في خصائصه قائلا: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا من دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[1].

تعريف الحذف لغة:

وردت له عدة معانٍ لغوية في معاجم اللغة المختلفة، منها:

(أ)القطع من طرف، وفيه يقول صاحب لسان العرب:

"حذف الشيء يحذفه حذفا: قطعه من طرفه، والحجَّام يحذف الشعر، والحذافة: ما حذف من شيء فطُرِح، وحذف رأسه بالسيف حذفا ضربه فقطع منه قطعة"[2].

(ب) الرمي والضرب عن الجانب:

ويذكر في ذلك ابن منظور أن الحذف بمعنى الرمي عن جانب والضرب عن جانب، تقول: حَذَفَ يَحذِفُ حَذْفًا. وحَذَفَه حَذْفاً: ضربه عن جانب أو رماه[3].

(ج) الإسقاط والأخذ من جانب:

وفي هذا المعنى يقول الجوهري: "حذف الشيء " إسقاطه، ويقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدابة أي أخذته "[4].

(د) الوصل:

وفي هذا المعنى يقول ابن سيده في كتابه (المحكم والمحيط الأعظم): " حذفني بجائزة وصلنى"[5].

وذُكر هذا المعنى في (المعجم الوسيط) يقال: حذفه بجائزة: أعطاه إياها صلة له"[6].

الحذف اصطلاحاً:

تناول النحاة ظاهرة الحذف قديماً وحديثاً، وفي ذلك ورد عن سيبويه في (الكتاب) قوله: "اعلم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"[7].

من خلال ما ذكره سيبويه نجد أنه فرّق بين الحذف والعوض، وبقوله: " يستغنون بالشيء عن الشيء " توضيح بأن الإنابة ظاهرة في كلام العرب تختلف تماماً عن [1]ظاهرة الحذف، وهذا هو محض هذه الدراسة.

---

(1) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ت: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية بدون ط، 1418هـ، 2/ 243.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ت: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ط:3، 1419هـ، مادة: (ح، ذ، ف)

(3) المرجع نفسه، مادة: (ح، ذ، ف).

(4) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبدالغفار عطار، دار الكتاب العربي بمصر، مادة (ح، ذ، ف)

(5) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ت: مصطفى السقا، ود. حسين نصار، مطبعة مصطفى الحلبي، ط1، 1417هـ، 1958م، مادة (ح، ذ، ف).

(6) إبراهيم مدكور، المعجم الوسيط، دار المعارف، ط: 3، 1972م، مادة: (ح، ذ، ف).

(7) سيبويه، الكتاب، ت: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل، ط: 1، 24/1.

1

وأيضا عرفه ابن الشجري في أماليه بقوله: (إن الحذف من أفصح كلام العرب؛ لأن المحذوف كالمنطوق به من حيث الكلام مقتضياً له ولا يكمل معناه إلا به)[1].

وورد في (كشف المشكل): "أن الحذف ضد الزيادة وهو أن يسقط الكاتب حرفا من هجاء الكلمة في الخط على وجه من الاختصار، ويكون فيها أبقى دليلا على ما ألغى فلا يلتبس بغيره" [2].

وفي كتاب (في النحو العربي) وردت ظاهرة الحذف بالقول فيها: " ونقصد بظاهرة الحذف الاستغناء عن أحد ركني الجملة لغرض معنوي يلجأ إليه المتكلم" [3].

*ونستنتج من هذا التعريف بأن للحذف أغراضا وسنذكرها في هذه الدراسة لاحقا.

ورد في تعريف الحذف في معجم مصطلحات النحو العربي ما يأتي:

" هو إسقاط كلمة أو أكثر بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة، كما إذا سُئلت: من أتى؟ فتجيب فلان أي: أتى فلان" [4].

ما ورد من تعريفات يدور حول ما ذكره ابن جني عن الحذف بأن لا بد من وجود دليل يدل على المحذوف سواء أكان جملة أم اسماً أم فعلاً أم حرفاً أم حرفاً هجائياً أم حركة.

أما العلاقة بين تعريف الحذف لغة واصطلاحا نجد أن كليهما يدل على إسقاط شيء من الأصل، ويشير إلى ذلك الزركشي بقوله: "الحذف لغة الإسقاط، ومنه حذف الشعر إذا أخذت منه، واصطلاحا: إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل" [5]

أسباب الحذف:

1. كثرة الاستعمال، هذا التعليل كثير عند النحاة، فكثرة الاستعمال لبعض العبارات تؤدي إلى الايجاز والاختصار، ومثال ذلك قولهم: (لا عليك) فحذف اسم (لا) النافية للجنس، وتقديره: (لا بأس عليك)[6].
2. دلالة المقام، يستعين المتكلم بالمقام الذي يحيط به، في نحو: زيد والله التقدير: هذا زيد[7].
3. الضرورة الشعرية، وفي ذلك يقول سيبويه: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا"[8].وكتب النحو مليئة بالشواهد النحوية التي يكون فيها الحذف للضرورة الشعرية.

---

(1) ابن الشجري، الأماني، ت: محمود محمد الطناجي، القاهرة: مكتبة الخانجي، بدون: ط، 82/1.
(2) على سليمان الحيدرة اليميني، كشف المشكل في النحو، ت: هادي عطية مطر، دار عمار للنشر، ط:1، 1423هـ- 2002م، 206.
(3) عبد الحميد مصطفى السيد ولطيفة إبراهيم النجار، في النحو العربي، دار القلم بدون ت، بدون: ط، 168/1.
(4) جوهري هنري عبد المسيح، وهاني جورج، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، تصدير: للدكتور محمد مهدي علام، مكتبة لبنان، ط:1، 1410هـ-1990م، 194.
(5) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبوالفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، 102/1.
(6) وفاء محمد على السعيد، الاستثناء على القاعدة النحوية، دار غيداء، ط1، 1432هـ- 2011م، 122.
(7) المرجع نفسه، 127.
(8) سيبويه، الكتاب، 26/1.

4. الحذف لأسباب نحوية وصرفية قياسية أو سماعية، ومن الحذف لأسباب صرفية صوتية التقاء الساكنين، مثل فعل الأمر من الفعل المعتل العين نحو (قُل)، أما أسباب الحذف النحوية فهي صميم هذه الدراسة نذكر منها حذف الخبر في قوله تعالى: {أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا} [1].

والتقدير وظلها دائم، وسنتناول هذه الجزئية مفصلة كل في مقامه.

شروط الحذف:

للحذف شروط؛ لأن المحذوف كالمنطوق ولا بد من وجود دليل يدل عليه، وشروطه ذكرها ابن هشام في كتابه (المغني) وعدها ثمانية:[2]

1. وجود دليل حالي نحو قوله تعالى: {قَالُوا سَلَامًا} [3] التقدير: أي سلمنا سلاما، وهذا إذا كان المحذوف عمدة، أما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجود الدليل؛ ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي.
2. ألا يكون ما يحذف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه.
3. ألا يكون المحذوف مؤكدا؛ لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مُريد للاختصار.
4. ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل.
5. ألا يكون المحذوف عاملا ضعيفا، مثل عوامل الجزم والنصب في الفعل.
6. ألا يكون المحذوف عوضا من شيء؛ لأن المعوض ينوب مناب المحذوف فإن حذفه منافٍ للغرض من وجوده.
7. ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ نحو: ضربني وضربته زيد، لا يجوز حذف (الهاء) المفعول به لئلا يسلط العامل على (زيد) ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول.
8. ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، فلا يجوز حذف الضمير في نحو: زيد ضربته؛ لأن حذفه يؤدي إلى إعمال المبتدأ، وإهمال الفعل مع أنه الأقوى.

أغراض الحذف:

أغراض الحذف تعد جزءاً مهما من عملية فهم النص مع (المبدع أي الكاتب)، و(المتلقي أي القارئ) فقد يرجع الحذف وفائدته إلى تقليل الكلام وتقريب معانيه، وأكثر الأغراض استعمالا:

1. التخفيف: إحدى الظواهر اللغوية التي تعتري الجملة العربية وأجزاءها، ولها أسبابها وآثارها، ومن

---

[1] الرعد: 35.

[2] راجح: أبومحمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، د.ط، د.ت، 2/259-268.

[3] هود: 69.

2. طرقه الحذف[1]
3. الاتساع: هو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى[2] ؛ لكثرة استعمالهم في الكلام.
4. الضرورة الشعرية: يقصد بها المحافظة على الوزن الشعري، ومنها حذف حرف الجر في قول الشاعر[3]:

وكريمة من آل قيس ألفته حتى تبذخ فارتقى الأعلام

الشاهد: (الأعلام) جاءت مجرورة بحذف حرف الجر، والتقدير (فارتقى إلى الأعلام).

أنواع الحذف:

يوجد نوعان للحذف في الجملة العربية، ولكل شروط وقواعد نحوية يترتب عليها الحذف:

1-الحذف الجائز:

لقد أجاز العلماء الحذف في بناء الجملة سواء أكان مقروءا أم مسموعا أم مكتوبا، على أن يكون الباقي (أي من الجملة) بعد الحذف كافيا في الدلالة على أداء المعنى، لوجود قرائن معنوية أو مقالية تدل على المعنى[1]، ومن ذلك مثل حذف الخبر للدلالة عليه من سياق الكلام نحو قوله تعالى: **{أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا}** [2] أي التقدير: وظلها دائم.

2- الحذف الواجب:

الحذف الواجب له شروط، وإذا توفرت الشروط لا يذكر المحذوف وإن ذكر يكون شاذا، ومثال لذلك حذف الخبر وجوباً إذا وقع المبتدأ بعد لولا. نحو قوله تعالى: **{وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ}** [3] التقدير: لولا دفع الله موجود، حذف الخبر وجوباً؛ لأن المبتدأ وقع بعد (لولا) الامتناعية، وهو كون الامتناع معلقاً به على وجود المبتدأ الوجوب المطلق[4].

---

(1) د. مها محمد عبده، ظاهرة التخيف في بنية الكلمة العربية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، العدد 34، 1435هـ- 2014م، 156.

(2) سيبويه، الكتاب، 12، 75، 129، 130.

(3) الأشمونى، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، إشراف الدكتور: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ/ 1998م، الشاهد رقم 581.

(4) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ط1، 1416هـ-1996م، 208.

(5) الرعد: 35.

(6) البقرة: 251.

(7) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك،1/ 205 - 206.

المحور الثاني: مفهوم الإنابة:

الإنابة لغة:

الإنابة مادتها (ن، و، ب) وردت لها عدة معانٍ في المعاجم اللغوية منها:

(أ) المهمات والحوادث: في ذلك يذكر ابن منظور قائلا: نوب: ناب الأمر نوبا؛ نزل، والنوائب جمع نائبة، وهي ما ينوب الإنسان أي ينزل به من المهمات والحوادث، والنائبة: النازلة، ويقال: أصبحت لا نوبة لك أي لا قوة لك، وكذلك تركته لا نوب أي لا قوة له[1].

(ب) القرب: قيل: النوب بالفتح القرب خلاف البعد، وقال ابن الأعرابي النَوب القُرب، وينوبها: يعهد إليها ينالها، وقال: النوب والقرب واحد[2].

وذُكِر هذا المعنى في كتاب (مجمل اللغة)، ويقال: إن النوب القرب[3].ومنه قول أبي ذؤيب:

أرقتُ لذكرِهِ من غير نَوب

كما يَهتاجُ مَوْشِي قَشيبُ

الشاهد: كلمة (نوب) معناها القرب.

(ج) القصد: انتاب الرجل القوم انتيابا إذا قصدهم، وأتاهم مرة بعد مرة يروي: انتيابا: وهو افتعال من آب يؤوب إذا أتى ليلا[4].

(د) الجماعة: النوب: اسم لجمع نائب، زائر وزور، وقيل هو جمع والنوبة: الجماعة من الناس[5].

والنوب جمع نائب من النحل قالوا: سميت بذلك لرعيها ونوبها إلى مكانها[6].

(هـ) القسمة: تناوب القوم الماء: تقاسموه على المقلة، وتناوبنا الخطب والأمر نتناوبه إذا قمنا به نوبة بعد نوبة، تقول جاءت نوبتك ونيابتك، وهم يتناوبون النوبة فيما بينهم في الماء وغيره[7].

الإنابة اصطلاحا:

الإنابة في الدرس النحوي من المصطلحات التي لم ترد بهذه التسمية، ومما يجدر الإشارة إليه أن النحاة حين تناولوا ظاهرة الإنابة لم يستعملوا مصطلحا واحدا للدلالة عليها؛ ولكن المصطلحات التي ذكرت فيها كلها متقاربة في دلالتها في الإنابة مستقاة من المعنى والعمل الذي يؤديه المنوب عنه. منها:

1-الاستغناء: وهذا المعنى ذكره سيبويه بقوله: "ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم" [8] وبمعنى ما ذكره سيبويه بأن يمكن الاستغناء عن الأصل بشيء آخر ينوب عن الأصل وهو وارد في كلام العرب.

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن، و، ب).
(2) المرجع نفسه مادة (ن، و، ب).
(3) ابن فارسي، مجمل اللغة، ت: الشيخ شهاب الدين بن عمرو، بيروت: دار الفكر، بدون: ط، 1414هـ- 1994م، مادة (ن، و، ب).
(4) ابن منظور لسان العرب، مادة (ن، و، ب).
(5) المرجع نفسه، مادة (ن، و، ب).
(6) ابن فارس، معجم اللغة، مادة (ن، و، ب).
(7) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ن، و، ب).
(8) سيبويه، الكتاب، 24/1.

2- الإقامة: قال الزبيدي في باب المفعول الذي لم يسم فاعله: " إذا أوقعت الفعل على المفعول ولم تذكر الفاعل، فارفع المفعول وأقمه مقام فاعله في إعرابه تقول: (ضُرِبَ زيدٌ) فضرب: فعل ماضٍ، وزيد مرفوع؛ لأنه مفعول لم يسم فاعله فقام مقام الفاعل" [1].

نستنتج من هذا التعريف بأن المنوب يأخذ الأحكام النحويَّة التي تعرض لها المنوب عنه في جملته، من الحكم الإعرابي، ووضعه في الجملة من حيث إنه عمدة.

أما مصطلح (نائب الفاعل) فأول من أطلق عليه هذه التسمية المختصرة هو ابن مالك[2].

3- السداد: قال النحاة: سد كذا مسد كذا بمعنى ناب عنه، ومن ذلك ما ذكره ابن عقيل في مواضع حذف الخبر وجوبا منها: " أن يكون المبتدأ مصدرا، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا، فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده، وذلك نحو: (ضربي العبد مسيئا)، ضربي: مبتدأ، العبد: مفعول به، مسيئا: حال سد مسد الخبر" [3]

وفي هذا الوضع سد الحال مسد الخبر، وأصبح عمدة لا يمكن الاستغناء عنه؛ ولكنه لم يأخذ الحركة الإعرابية من الخبر، بل ظل منصوبا بعلامته الأصلية.

4- المعاقبة: وهذا المصطلح استخدم حديثا عند علماء اللغة، منهم تمام حسان عرفها بقوله: " بأنها أن يحل اللفظ محل لفظ آخر فيستولى على موقعه الإعرابي مع الإبقاء على لفظه في بعض الحالات كما في قوله تعالى: {فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ}[4].إذ نُقلت فتحت المصدر (الميل) إلى لفظ (كل)، وبقي المصدر مضبوطا بالكسرة " [5].

وفي هذا المصطلح يتضح لنا بأن أصل الكلمة (المنوب عنها) موجودة، وتخلت عن موقعها الإعرابي لكلمة آخرى.

ذكر الشمري في مقاله عن النيابة: " ولعل أقدم نص نحوي ورد فيه مصطلح النيابة هو ما جاء في الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت: 337هـ) حيث قال: (وأما قوله: وجاز إضافة الآية إلى الفعل كإضافة الوقت؛ لأنهما يؤولان إلى شيء واحد، فليس بشيء لن يضاف إلى الفعل طالبا للمصدر، فناب الفعل عن مصدره بدلالته عليه" [6] .

نخلص مما سبق أن الإنابة في الدرس النحوي متناولة، ولكن لم ترد بمصطلح الإنابة، كما أن للإنابة شروطا وضوابط أهمها:

1-لا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه في الموقع الإعرابي المحدد، ولكن قد ترد أصل الكلمة (المنوب عنها) في الجملة، وتأخذ موقعا إعرابيا خلاف الأصل، مثل المصدر الذي يعرب مفعولا مطلقا قد ينوب عنه لفظ بشروط مع وجوده في الجملة وإعرابه على حسب موقعه في الجملة نحو قوله تعالى: {فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ}[7] .

---

(1) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، المطبعة الخيرية، ط1، 1306هـ، مادة (ن. و. ب).
(2) د. مجيد نوط عبد الشمري، النيابة وما يضارعها من المصطلحات النحوية، مجلة الفتح، العدد السابع والعشرون، 2006م، 3.
(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد المجيد، مكتبة دار التراث، ط:20، 253/1.
(4) النساء: 129.
(5) تمام حسان، الفكر اللغوي الجديد، القاهرة: دار الكتب، ط:1، 2011م، 166.
(6) الشمري، النيابة وما يضارعها في المصطلحات النحوية، 4.
(7) النساء: 129.

2- النائب يقع موضع المنوب عنه في الجملة، ويأخذ الأحكام نفسها لوقوعه في ذلك الموقع؛ لأنه ينوب عنه حقيقة، فمثلا الحال الذي يسد مسد الخبر لا يمكن الاستغناء عنه، ويأخذ حكم الخبر ويكون عمدة في هذا المقام لا فضلة، وأيضا المفعول الذي ينوب عن الفاعل يصير عمدة لا فضلة.

3- النائب لا بد أن يقع موقع المنوب عنه، ويحل محله، ولا يستثني من النائب في هذا المجال إلا ما كان قائما بالدور الوظيفي للمنوب عنه، مثل نيابة الحروف عن الحركات الإعرابية، نحو رفع جمع المذكر السالم بالواو والنون بدلا عن الضمة علامة الرفع الأصلية.

4-إن النائب يقوم بدور المنوب عنه في الموضع الإعرابي مثل نائب الفاعل، أو في العمل مثل اسم الفعل الذي يعمل عمل الفعل، ولا يأخذ علامته، أو في الأداء مثل الإعراب النيابي، أو ما يسمى عند بعض النحاة الإعراب الفرعي.

المحور الثالث: الوظيفة النحوية:

تعتمد الجملة العربية في تركيبها على عدة عناصر، وهذه العناصر تمثل أنواع الكلمة: الاسم، الفعل، الحرف، والأساس الذي تقوم عليه هذه العناصر لتكوين الجملة هو الإسناد، وله دعامات المسند والمسند إليه، وفي ذلك يقول سيبويه: " وهما مالا يغني (يستغني) واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا". فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه (يعني الخبر).

وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌ من الآخر في الابتداء" [1].

أما أجزاء الكلمة فتكون من شقين: الشق الأول يمثل العمدة (المسند والمسند إليه)، ولا يمكن أن يستقيم معنى الجملة بدونه، والشق الثاني يمثل الفضلة فهو المكمل للعمدة، وقد يسقط من الجملة ولا يتأثر الكلام بإسقاطه، يوضح ذلك الرضي بقوله:" المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الأصل فضلة؛ لكنه يشبه بعض العمد كاسم (إن)، وخبر (كان) وأخواتها وخبر ما ولا" [2] .

نستنتج مما سبق بأن الكلمة في تركيب الجملة على حسب موقعها الإعرابي أحيانا تكون عمدة ولا يجوز إسقاطها، ولكن يمكن أن تحذف وتحتفظ بموقعها الإعرابي أو تنوب عنها كلمة آخرى، وأما إذا كانت فضلة فيمكن الاستغناء عنها وإسقاطها دون أن تؤثر في معنى الجملة، وبذلك مفهوم الوظيفة النحوية للكلمة المعنى الذي تكتسبه الكلمة داخل السياق، أو بمعنى آخر المعنى الناتج من وضع الكلمة في علاقة مخصوصة مع سائر الكلمات في الجملة.

مفهوم الوظيفة النحوية تناوله النحاة قديماً وحديثاً، وذكر في هذه الدراسة ما قاله سيبويه في الإسناد[3].

وشرح الجرجاني مدى ارتباط مصطلح الوظيفة النحوية بالمعنى النحوي بقوله:" إذ كان علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها" [4].

ويذكر محمد عيد أن أبواب النحو ماهي إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تنظمها لغة من اللغات، ففي العربية كثير من الوظائف النحوية كوظيفة الفاعل، ووظيفة نائب الفاعل، ووظيفة المبتدأ...، وكل وظيفة تأخذ لها طريقة شكلية للتعبير عنها[5].

أما تمام حسان فنجده تناول النظام النحوي بتقسيمه لطوائف:[6]

1-طائفة من المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء...

---

(1) سيبويه، الكتاب, 23/1.

(2) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ت: عبد العال سالم، مصر: عالم الكتب، بدون: ط، 1421ه – 2000م، 7/1.

(3) راجع سيبويه، الكتاب, 23/1.

(4) الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، بيروت: دار المعرفة، بدون: ط، 1403هـ -1983م، 23.

(5) محمد عبد، أصول النحو العربي في ضوء نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة: عالم الكتب، ط:5، 2006م، 224.

(6) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة: عالم الكتب، ط:6، 1430ه- 2009م، 26-27.

2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو المعاني الأبواب المفردة كالفاعلية، والمفعولية، والحالية الخ.
3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة... كعلاقة الإسناد والتخصيص، والنسبة والتبعية.
4- ما قدمه علماء الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب... فليس للنحو من المباني إلا ما يقدمه له الصرف...
5- القيم الخلافية أو المقابلات بين أفراد كل عنصر... كأن نرى الخبر في مقابل الإنشاء... أو الاسم المرفوع في مقابل الاسم المنصوب أو المتعدي في مقابل اللازم.

وهنا فصل حسان الوظيفة النحوية بأنها تضم عدة أبواب مشتركة بعضها مع بعض منها النظام الصرفي لتؤدي تلك الوظيفة في تركيب الجملة.

درس المحور الثالث في هذا البحث الوظيفة النحوية؛ لأن معرفة الوظيفة النحوية في الدرس النحوي الخاص بظاهرتي الحذف والإنابة ليتضح لنا بأن المحذوف أو النائب من دعائم الجملة أم من مكملاتها.

المحور الرابع: مواضع الحذف في أجزاء الجملة العربية:

ظاهرة الحذف موجودة في كلام العرب في كل أجزاء اللغة العربية، من أكبر مكوُّن للكلام وهو الجملة (المركب الإسنادي) حتى أصغر وحدة وهي الحركة الإعرابية.

أولا: الجملة:

ورد حذف الجملة في كلام العرب بنوعيها، حذفت الجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر ومثال ذلك حذف جواب الشرط لدلالة الجواب عليه في نحو قولك: (أنت ظالم إن فعلت)، فحذف جواب الشرط الممثل في الجملة الاسمية والتقدير: (أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم)[1].

وأيضا حذفت الجملة الاسمية المسبوقة بالناسخ (كان) دون بقية النواسخ، ولها موضعان:

1-أن تحذف (كان) مع معموليها، وذلك بعد (إن) في قولهم: افعل هذا إما لا. أي: إن كنت لا تفعل غيره، ف(ما) عوض (لا) النافية للخبر[2].

2- تحذف (كان) مع معموليها بلا عوض، تقول: " لا تعاشر فلانا، فإنه فاسد الأخلاق "، فيقول الجاهل: " إني أعاشره وإن " أي: وإن كان فاسدها.[3] ومنه لرؤبة:

قالت بنات العم يا سلمى وإن

كان فقيرا معدما قالت وإن[4]

الشاهد: حذف (كان) ومعموليها بلا عوض، والتقدير: وإن كان فقيرا معدما فقد قبلته.[5]

---

(1) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط:1، 1424ه- 2003م، 754/2.

(2) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط:2، 1424ه- 2003م، 141/1.

(3) الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، القاهرة: دار الحديث، بدون: ط، 1426ه-2005م، 390.

(4) الأشموني، شرح الأشموني، الشاهد رقم (8).

(5) ابن جني، الخصائص، 244/2.

أما حذف الجملة الفعلية المكونة من الفعل وفاعله، فهي كثيرة، ويوضح ارتباط الفعل بفاعله ابن جني بقوله:" وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد يكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربتُ يضربان، وقامت هند، ولتبلون في أموالكم، وحبذا زيد، وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كالجزء الواحد وليس كذلك المبتدأ والخبر).

تحذف الجملة الفعلية المكونة من المسند والمسند إليه (الفعل وفاعله)، وتبقى الفضلة منصوبة بالعامل المحذوف، وورد هذا الحذف فى مواضع شتى منها:

1-نصب المفعول به لفعل محذوف، نحو قوله تعالى: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا}"[1]. (خيرا: مفعول به لفعل محذوف مع فاعله والتقدير: أنزل ربنا خيرا، ويوضح الزمخشري في كتابه (الكشاف) لنصب (خيرا) بقوله: فإن قلت: لمِ نصب هذا ورفع الأول[2]؟ قلت: فصلا بين جواب المقر وجواب الجاحد- يعني: أن هؤلاء سئلوا لم يتلعثوا أو طبقوا الجواب على السؤال بينا مكشوفا معقولا للإنزال، فقالوا خيرا، وأولئك عدلوا الجواب عن السؤال، فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء" [3] .

وهنا يوضح الزمخشري سبب نصبه كلمة (خيرا) ناتجة عن طبيعة حالة المجيب.

2- نصب المفعول المطلق (المصدر) وعامله محذوفا، نحو قوله تعالى: {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً}"[4]. كل من المصدرين (منا- فداء) مفعول مطلق لفعل حذف مع فاعله، والتقدير: فإما تمنون مناً وإما تفادون فداءً.

ويوضح الأشموني حذف الفعل وفاعله ويكون المصدر منصوبا ويدل على عامله المحذوف بلفظه، قائلا: "عامله يحذف حيث عنّ أي: حيث عرض؛ لما ذكر من أنه يدل من اللفظ بعامله والتقدير: فإما تمنون وإما تفادون" [5].

3- حذف عامل المفعول فيه مع فاعله يوضح ذلك الزمخشري ذاكرا: " وينصب بعامل مضمر، كقولك في جواب من يقول لك: متى سرت؟ يوم الجمعة " [6]. (يوم) مفعول فيه عامل محذوف، والتقدير: سرت يوم الجمعة[7].

4- حذف عامل الحال مع فاعله، ومن ذلك قوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ* بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ} [8]

كلمة (قادرين) حال منصوب لفعل محذوف مع فاعله والتقدير: بلى نجمعها قادرين [9].

---

(1) النحل: 30.
(2) رفع الأول في قوله تعالى في آية سابقة؛ في قوله تعالى: " وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا: أساطير الأولين".
(3) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجود التأويل، شرحه وضبطه وراجعه: يوسف الحمادي، القاهرة: مكتبة مصر، بدون: ط بدون: ت، 2/578-579.
(4) محمد: 4.
(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 475/1.
(6) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور: إميل يعقوب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ - 1999م، 88.
(7) المرجع نفسه، 99.
(8) القيامة، 3- 4.
(9) المرجع نفسه، 99

.

ثانيا: الاسم

حذف الاسم في كل من الجملة الاسمية والفعلية، والاسم قد يكون عمدة أو فضلة في جملته، ومواضع العمدة (المبتدأ– الخبر– الفاعل).

ومن مواضع حذف المبتدأ وجوبا، إذا أخبر عنه بنعت مقطوع، نحو الحمد لله الحميد، فكلمة (الحميد) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: هو الحميد[1].

ومن حذف الخبر نحو قوله تعالى: {أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا} [2]

فحذف خبر المبتدأ (ظلها) والتقدير: وظلها دائم. (هذا الحذف جائز).

حذف الفاعل في الجملة العربية قليل، ولكن ورد حذفه لأسباب صرفية وصوتية، نحو قوله تعالى: {وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ}[3] .

حذف فاعل الفعل (لتفسدن) وجوبا لالتقاء الساكنين[4].

ودلت عليه الضمة فوق حرف الدال، وأصل الكلمة (لتفسدونن) حذفت النون لتوالي الأمثال، ثم حذف واو الجماعة – موقعه الإعرابي فاعل – لالتقاء ساكنين.

أما حذف الاسم الفضلة فهو جائز– إذا لم يكن من الأشياء التي لها الصدارة مثل: اسم الاستفهام نحو: أي كتاب قرأت؟ ــ ومنه في حذف المفعول به في قوله تعالى: {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ }[5]

حذف المفعول به في (تزعمون) والتقدير: تزعمونهم.

ثالثا: الفعل

يجوز حذف الفعل وإبقاء فاعله مرفوعا على الفاعلية بشرط أن يدل عليه دليل مثل قولك: زيد، جوابا لمن سأل: من قرأ؟ والتقدير: قرأ زيد.

وفي مذهب البصريين يحذف الفعل إذا وقع اسم مرفوع بعد (إذا –إن) نحو قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}[6]

فكلمة (السماء) فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت" [7].

رابعا: الحرف

الحرف نوعان في اللغة العربية حرف هجائي، وحرف معاني، سندرس كل على حده في الحذف.

أ–الحرف الهجائي: هو أحد الأحرف التي تتكوَّن منها الكلمة، وحذفه يكون واجبا لأسباب صرفية صوتية ناتجة لسبب نحوي، من ذلك حذف عين الكلمة في الفعل الأجوف لالتقاء الساكنين نحو (قلت– لم يقل– قل)، وأثر هذا الحذف ناتج من الحركة الإعرابية التي في آخر الكلمة، وهي السكون[8].

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني، 211/1.
(2) الرعد: 35.
(3) الإسراء: 4.
(4) وفي هذا الموضع الفعل ليس مبنياً وإنما مرفوع بثبوت النون المحذوفة بتوالي الأمثال.
(5) القصص 74.
(6) الانشقاق :1.
(7) راجع كل من ابن جنى الخصائص، 258/2، ابن هشام، أوضح المسالك 234/1.
(8) د. مها محمد عبده، ظاهرة التخفيف في بنية الكلمة العربية، 164.

ب- حذف الحرف الذي من أنواع الكلمة، يحذف ويبقى أثره في الكلمة التي تليه، ومن ذلك حذف حرف الجر في قول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله

علىّ بأنواع الهموم ليبتلى[1]

الشاهد: وليل

وجه الاستشهاد: حذف الحرف (رب)، وبقي عمله في كلمة (ليل)، وجاءت مجرورة ب(رب) المحذوفة الواقعة بعد الواو، والتقدير: ورب ليل.

خامسا: الحركة الإعرابية

تحذف الحركة الإعرابية من أواخر الكلم وتكون مقدرة لأسباب، وهي:[2]

(أ) الثقل: يكون في الاسم المنقوص في موضعي الرفع والجر، وفي الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء في موضع الرفع، نحو: يدعو القاضي، فكل منهما مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل.

(ب) التعذر: يكون في الاسم المقصور، والفعل المعتل الآخر بالألف، نحو: يسعى مصطفى للنجاح، فكل من (يسعى- مصطفى) مرفوعان بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

(ج) اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهذا السبب خاص بالاسم المضاف لياء المتكلم، نحو: جاء غلامي، فكلمة (غلامي) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(د) اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ومن مواضعه الفاعل المجرور نحو: كفى بزيد فارسا، (زيد) مجرور لفظا مرفوع محلا على الفاعلية.

---

(1) امرؤ القيس، ديوانه، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط1958،1م،118.

(2) محمد عيد، النحو المصفى، عالم الكتب، ط1، 1426هـ - 2005م، 78 – 83.

المحور الخامس: مواضع الإنابة في أجزاء اللغة العربية:

ظاهرة الإنابة مثل ظاهرة الحذف تكون في جميع أجزاء الجملة العربية من أكبر وحدة إلى أصغر وحدة.

أولاً: الجملة

تنوب الجملة عن المفرد، وفي ذلك يقول الصابوني:" إن صحَّ تأويل الجملة بمفرد، كان لها محل من الإعراب (الرفع، أو النصب، أو الجر) كالمفرد الذي تؤول به، ويكون إعرابها كإعرابه)[1]

تنوب الجملة عن المفرد الاسم سواء أكانت الجملة جملة اسمية نحو قوله تعالى: {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ}[2] الجملة الاسمية (أنتم قليل) في محل جر بالإضافة، أم كانت جملة فعلية نحو قوله تعالى: {إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا}[3]. الجملة الفعلية من الفعل المضارع ومعموليه (أعصر خمراً) في محل نصب مفعول ثان للفعل (أرى)، فالجملة نابت عن الاسم المنصوب الذي أصله عمدة.

نستنتج من الصابوني بأن الجملة تنوب عن الاسم فقط؛ لكنها أيضا تنوب عن الفعل في جملة الشرط، وشرطها أن تقع الجملة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو محلا– الجزم من علامات الفعل المضارع لذلك الجملة التي تكون في محل جزم تنوب عن الفعل المضارع– نحو قوله تعالى: {مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ}[4]. الجملة الاسمية (فلا هادي له) في محل جزم جواب الشرط، ودليل ذلك قراءة (يذرهم) بالجزم عطفا على المحل[5]

ثانيا: الاسم:

ينوب الاسم عن الاسم ويأخذ موقعه الإعرابي وأحكامه، وقد تكون الإنابة في الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ}[6]. ففي هذه الآية ناب المضاف إليه (الحج) من المبتدأ وصار مرفوعا، والتقدير: زمن الحج أشهر معلومات.

وأيضا ينوب الاسم (الفاعل– نائب الفاعل– الحال) عن الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: {أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ} [7]. الضمير (أنت) نائب عن الخبر– فاعل سد مسد الخبر.

وينوب الاسم عن الفاعل في الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} [8]. فكلمة (الإنسان) نابت عن الفاعل، والتقدير: خلق الله الإنسان ضعيفا.

ينوب الاسم عن الفعل ويعمل عمله من رفع ونصب، والأسماء العاملة لها شروط حتى تكون نائبة وعاملة عمل الفعل[9]

ومن ذلك نحو قوله تعالى: {وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ} [10]. كل من المصدر (أخذ– أكل) عمل عمل فعله فنصب (الربا– أموال) على المفعولية.

---

(1) عبد الوهاب الصابوني، اللباب في النحو: بيروت: دار الشرق العربي، بدون: ط، بدون: ت، 173.
(2) الأنفال: 26.
(3) يوسف: 36.
(4) الأعراف: 186.
(5) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 83/2.
(6) البقرة: 197.
(7) مريم: 46.
(8) النساء: 28.
(9) راجع الأشموني، شرح الأشموني، 198/2، محمد عيد، النحو المصفى 510، 548.
(10) النساء: 161.

ثالثا: الفعل

لما كان الزمن جزءاً من الفعل، منع إنابة الفعل لأنواع الكلمة (الاسم– الحرف)، فالفعل ينوب عن فعل مثله بمعنى أن يتضمن معناه ويتشربه، وفي هذه الحالة يتغير حال الفعل من اللازم إلى المتعدي، أو من المتعدي إلى اللازم، أو من التعدي إلى لمفعول واحد إلى أكثر أو العكس وهذا يسمى بالمستوى النحوي[1]

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ} [2]. الفعل (لا تعزموا) نائب عن الفعل (لا تنووا) وتضمن معناه لذلك صار متعديا ناصبا لكلمة (عقدة)، والفعل (عزم) في الأصل لازم.

رابعا: الحرف

الحرف الذي من أنواع الكلمة يتميز بأنه ينوب عن الجملة والاسم والفعل والحرف، فمثلا تنوب أحرف الجواب: " نعم، بلى، أي، أجل" عن الجملة ويوضح ذلك ابن جني بقوله: "إن المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع: كنعم، ولا؛ لأن كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة: ألا ترى إلى قولك: نعم في موقع قد كان ذاك، " ولا في موضع لم يكن ذاك"[3]

وينوب الحرف عن الاسم إذا جاء بمعناه، ويأخذ موقعه الإعرابي، ومن حروف الجر ما ينوب عن الاسم ولكن بشروط[4]

ومنه قول الشاعر:[5]

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها

تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

الشاهد: غدت من عليه.

وجه الاستشهاد: حرف الجر (على) نائب عن الاسم، وجاء بمعنى فوق.

وحروف النداء:"الهمزة، أي، أيا، يا، هبا" تنوب عن الفعل ويقول في ذلك عباس حسن:" تنوب عن الفعل، وتكون بمعنى أنادي أو أدعو وقيل إن المحذوف هو وحده ناب عنه حرف النداء، واستتر الفاعل في حرف النداء"[6].

أما إنابة الحروف بعضها عن بعض–أجازها الكوفيون ومنعها البصريون – فهي مقتصرة على حروف الجر؛ لأنها يمكن أن تؤدي معنى الحرف الآخر وعمله، وورد التناوب بين هذه الحروف في كثير من آي الذكر الحكيم والشواهد الشعرية، منها قوله تعالى: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا }[7]

ويقول القرطبي إنَّ حرف الباء في (بها) ناب عن (من) والتقدير: يشرب منها[8]

(1) الأشموني، شرح الأشموني، 446/1.
(2) البقرة: 235.
(3) ابن جني، الخصائص 127/3.
(4) الخضري، حاشية الخضري 474/1، 477.
(5) قائله مزاحم القبلي، حاشية الخضري الشاهد رقم 213، همع الهوامع الشاهد رقم 1134
(6) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط4، 1971م،7/4.
(7) الإنسان: 6.
(8) القرطبي، تفسير القرطبي، ت: محمد بيومي والأستاذ عبدالله المنشاوي، مكتبة الإيمان، 276/10.

أما الحرف الهجائي الذي هو جزء من بنية الكلمة فينوب عن حرف هجائي مثله في الدراسات الصرفية: (الإبدال– الإعلال) نحو قائل أصلها قاول، ادكر أصلها اذتكر.

كما أن الحرف الهجائي ينوب عن الحركة الإعرابية في مواضع: (المثني– جمع المذكر السالم– الأسماء الستة)، منها في قوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}[1]. فكل من (طائفتان)، و (المؤمنين) معربة بالحروف بدلا عن الحركة الإعرابية.

خامساً: الحركة الإعرابية:

الحركة تكون نائبة ودليل على أن شيئا حذف سواء أكان جملة أم اسماً، وهذا يظهر جليا في تنوين العوض فمثلا التنوين في كلمة "إذ" بالكسرتين دلالة على جملة المضافة إليه محذوفة، منها قوله تعالى: {وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ}[2]. والتقدير: إذا بلغت الروح الحلقوم.

وقد تنوب الحركة عن الحرف الهجائي في الاسم المعتل اللام، فمثلا في الاسم المقصور إذا جُمع جمع مذكر سالم تحذف ألفه وتبقى الفتحة دلالة عليه فهي نائبة عن الحرف نحو: (مصطفون) كما تنوب الحركة عن حركة إعرابية في موضعي (جمع المؤنث السالم، والاسم الممنوع من الصرف) ففي قوله تعالى: {وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ}[3]. فكلمة (خطوات) منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة، كما في قوله تعالى: {وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ}[4] فكلمة (مصابيح) مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(1) الحجرات: 9
(2) الواقعة: 84.
(3) البقرة: 168.
(4) لملك: 5.

المحور السادس: النتائج

تم هذا البحث بنعمة الله وفضله، وخلصت هذه الدراسة التي تناولت ظاهرتي الحذف والإنابة في الجملة العربية الخاصة بالدرس النحوي بأن هناك أوجه شبه واختلاف بين الظاهرتين وهذا يظهر جلياً من خلال النتائج الآتية:

1. من خلال دراسة المحور الرابع والخامس نجد الحذف والإنابة يحدثان في جميع أجزاء الجملة العربية من أكبر وحدة (الجملة) إلى أصغر وحدة (الحركة الإعرابية) مع اختلاف المواضع التي يحدث فيها الحذف والإنابة.
2. الحذف الواجب لا يذكر فيه المحذوف وإن ذكر فهو شاذ، وكذلك لا يجمع بين النائب والمنوب عنه، بمعنى أن الأصل لا ينطق ولا يكتب في الظاهرتين.
3. إنَ الكلمة في تركيب الجملة على حسب موقعها الإعرابي أحيانا تكون عمدة، ولا يجوز حذفها؛ ولكن يمكن أن تنوب عنها كلمة أخرى.
4. الإنابة أحيانا تطلق عليها كلمة الحذف، علما بأن لا علاقة بينهما فإن المحذوف كالمذكور ويذكر موقعه الإعرابي ويقدر، أما المنوب فهو يأخذ أحكام المنوب عنه لذلك لا يكون للمنوب عنه وجود في تركيب الجملة من حيث الإعراب ولا التقدير.
5. الحذف قد يكون واجباً او جائزاً، أما الإنابة فلا تكون جائزة ولا واجبة؛ لأن المنوب يأخذ أحكام المنوب عنه، ويحل محله متى ما وجد في الجملة.
6. لكل من ظاهرتي الحذف والإنابة شروط وضوابط في تركيب الجملة العربية؛ ولكنها تختلف بين الظاهرتين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. إبراهيم مدكور، المعجم الوسيط، دار المعارف، ط: 3، 1972م.
2. الأشموني، (أبو الحسن نور الدين على بن محمد الأشموني)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، إشراف الدكتور إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ / 1998م.
3. تمام حسان:

أ- الفكر اللغوي الجديد، القاهرة: دار الكتب، ط1، 2011م.

ب-اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة: عالم الكتب، ط6، 1430هـ-2009م.

4. الجرجاني (أبو بكر عبدالقاهر)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، بيروت: دار المعرفة، بدون ط، 1403هـ -1983م.
5. ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)، الخصائص، ت: عبدالحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، بدون ط، 1418هـ.
6. الجوهري (إسماعيل بن حماد) تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفار عطار، دار الكتاب العربي بمصر.
7. جوهري هنري عبد المسيح وهاني جورج، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، تصدير للدكتور محمد مهدي علاَّم، مكتبة لبنان، ط1، 1410هـ - 1990م.
8. الخضري (محمد الخضري الشافعي)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر، ط 1، 1424هـ - 2003م.
9. الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن) شرح كافية ابن الحاجب، ت: عبدالعال سالم، مصر: عالم الكتب، بدون: ط، 1421هـ - 2000م.
10. الزبيدي (محمد بن محمد عبدالرزاق الزبيدي)، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، المطبعة الخيرية، ط1: 1306هـ.
11. الزركشي (محمد بن بهادر عبدالله الزركشي)، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، بدون: ط، بدون: ت.
12. الزمخشري (محمود جار الله الزمخشري)

أ/ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل، شرحه وضبطه وراجعه يوسف الحمادي، القاهرة: مكتبة مصر، بدون ط.

ب/ المفصل في صنعة الإعراب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ - 1999م.

13. سيبويه (عمرو بن عثمان قنبر) الكتاب، ت: عبدالسلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ط1، 1408هـ - 1988م.
14. ابن الشجري (الشريف ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن الشجري)، أماني الشجري، ت: محمود محمد الطناجي، القاهرة، مكتبة الخانجي، بدون ط، بدون: ت.
15. الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، القاهرة: دار الحديث، بدون: ط، 1426هـ-2005م.
16. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط4، 1971م.
17. عبدالحميد مصطفى السيد ولطيفة إبراهيم النجار، في النحو العربي، دار القلم، بدون ط، 1417هـ - 1996م.
18. عبدالوهاب الصابوني، اللباب في النحو، بيروت: دار الشرق العربي، بدون ط، بدون ت.
19. ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة: دار التراث، ط: 20.
20. على سليمان الحيدر اليمني، كشف المشكل في النحو، ت: هادي عطية مطر ، دار عمار للنشر ، ط1 ، 1423هـ - 2002م.
21. ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا) مجمل اللغة، ت: الشيخ شهاب الدين بن عمرو، بيروت: دار الفكر، بدون، ط، 1414هـ -1994م.
22. القرطبي (أبو عبدالله أحمد الأنصاري القرطبي) تفسير القرطبي، ت: محمد بيومي والأستاذ عبدالله المنشاوي مكتبة الإيمان .
23. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ط1، 1416هـ-1996م.
24. محمد عيد

أ/ أصول النحو العربي في ضوء نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة : عالم الكتب ، ط :5 ، 2006م.

ب/ النحو المصفى، عالم الكتب، ط1، 1426هـ - 2005م.

25. ابن منظور (محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين) ت: أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1419هـ.
26. ابن هشام (الإمام محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري):

أ/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 2، 1424هـ - 2003م، وطبعة أخري ت: محمد محيي الدين عبدالمجيد، المكتبة العصرية، طبعة جديد منقحة، 1416هـ-1993م.

27. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: مازن المبارك، محمد على حمدالله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط1، 1419هـ – 1998م، وطبعة أخري ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: دار الطلائع، بدون ط، بدون ت.

28. وفاء محمد على السعيد، الاستثناء على القاعدة النحوية، دار غيداء ، ط1، 1422هـ–2011م.

المجلات العلمية:

29. د. مجيد نوط عبد الشمري، النيابة وما يضارعها من المصطلحات النحوية، مجلة الفتح، جامعة ديالي، كلية التربية الأساسية، العدد 27، 2006م.

30. د. مها محمد عبده، ظاهرة التخفيف في بنية الكلمة العربية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، العدد 34، 1435هـ – 2014م.